

الدكتور : زاهد قاسم بدن

## دور أدوات السياسة النقدية في تحفيز القطاع الحقيقي للاقتصاد العراقي

### المقدمة

تشغل أدوات السياسة النقدية حيزاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية من ضمنها تحفيز القطاع السلعي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي الذي ينعكس بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك أصبحت الأدوات الكمية ضرورة اقتصادية في مهمة تفعيل دور السياسة النقدية نحو تحقيق أهدافها إذ شكلت مجموعة المتغيرات التي وردت في البحث قوة تأثير على النشاط الاقتصادي مما حملها على التخلي عن الأدوات النوعية واللجوء إلى الأدوات الكمية منذ بدء عقد التسعينات ، ونظراً لأهمية الدور الذي تمارسه السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على الإنتاج والتوظيف والاستخدام وعلى اقتصاد البلد بصورة عامة ، تم الاعتماد على الأساليب الفنية والاختبارات الإحصائية والقياسية لغرض التوصل إلى برنامج لتحفيز القطاع الحقيقي و نتائج عملية من خلال البيانات للسلاسل الزمنية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦) في الاقتصاد العراقي.

### المشكلة

عدم الاستقرار الاقتصادي مشكلة اقتصادية تصيب معظم البلدان النامية ويزداد تأثيرها كلما توفرت البيئة المناسبة والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات والأدوات للسياسة الاقتصادية النقدية التي لا تعمل بتناسق فيما بين أدواتها ، لا بل في بعض الأحيان تكون متناقضة مع بعضها بحيث يلغي تأثير بعضها البعض الآخر وتكون المحصلة عدم وجود استقرار اقتصادي وتراجع دور القطاعات الإنتاجية السلعية في النشاط الاقتصادي.

### الفرضية

تعتمد الدراسة على الفرضية التالية : عدم وجود تنسيق ومؤامة بين أدوات السياسة النقدية كمتغيرات قائمة في التأثير بالقطاع الحقيقي من خلال أدواتها، لتلافي الآثار غير المرغوبة التي واجهها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

## أهمية الدراسة :

نظراً للآثار الاقتصادية والاجتماعية للركود والانكماش والتراجع في مستوى النشاط الاقتصادي فإن أهمية الدراسة تتبع من خلال التعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تغذية المشاكل الاقتصادية ، ومعرفة مدى فاعلية السياسة النقدية في القطاعات السلعية للاقتصاد العراقي .

## أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ١- محاولة تقييم مدى فاعلية ادوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة
- ٢- محاولة وضع برنامج يتم من خلاله تحفيز القطاعات السلعية باستخدام ادوات السياسة النقدية .
- ٣- الخروج بتوصيات قد تسهم في علاج ومواجهة المشاكل الاقتصادية الكلية ومعالجة المشاكل المتأتية بتأثير المتغيرات التي تتضمنها الدراسة.

## ١ : طبيعة السياسة النقدية خلال مدة البحث

لقد كانت طبيعة السياسة النقدية في العراق خلال عقد التسعينات من القرن الماضي غير مستقلة في تحقيق أهدافها المرسومة، أي أنها كانت سياسة مسيرة لخدمة العجز المالي بدلاً من السيطرة على عرض النقد، إلا أنه بعد التغيير في النظام السياسي عام ٢٠٠٣ تم إعطاء البنك المركزي استقلالية في تسيير أدواته النقدية لتحقيق أهدافه بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، ان حالة عدم الاستقرار وهدر الكثير من الفرص جعلت السياسة النقدية بصورة مباشرة امام مسؤوليتها في تحقيق أهدافها في تخفيض التضخم او تقليل البطالة استناداً إلى المبادئ التي جاء بها القانون الجديد للبنك المركزي<sup>(١)</sup>، ان معالم الجهاز المصرفي و الائتماني وطبيعته في

<sup>١</sup> - د. مظهر محمد صالح ، حجم الآثار التضخمية الناشئة في جانب العرض على الاستقرار النقدي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢ ، لسنة ٢٠٠٠ ، ص ٦٢-٦٥ .

أي دولة انما يحدده الهيكل الاقتصادي ومقوماته ومقدار احتياجات القطاعات الاقتصادية فيه بحيث يجعل الجهاز المصرفي له القدرة على توفير البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها بحيث تكون لها الإمكانية على تمويل الاستثمارات وتحقيق الإنتاج وتوزيعه ، سنتناول في هذه الفقرة تقييم أثر السياسة النقدية في عرض النقد وسعر الصرف وسعر الفائدة وسنحاول توضيح مدى تأثير هذه الأدوات على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المنشودة وفي مقدمتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأسعار خلال المدة البحث.

#### ١-١ : عرض النقد

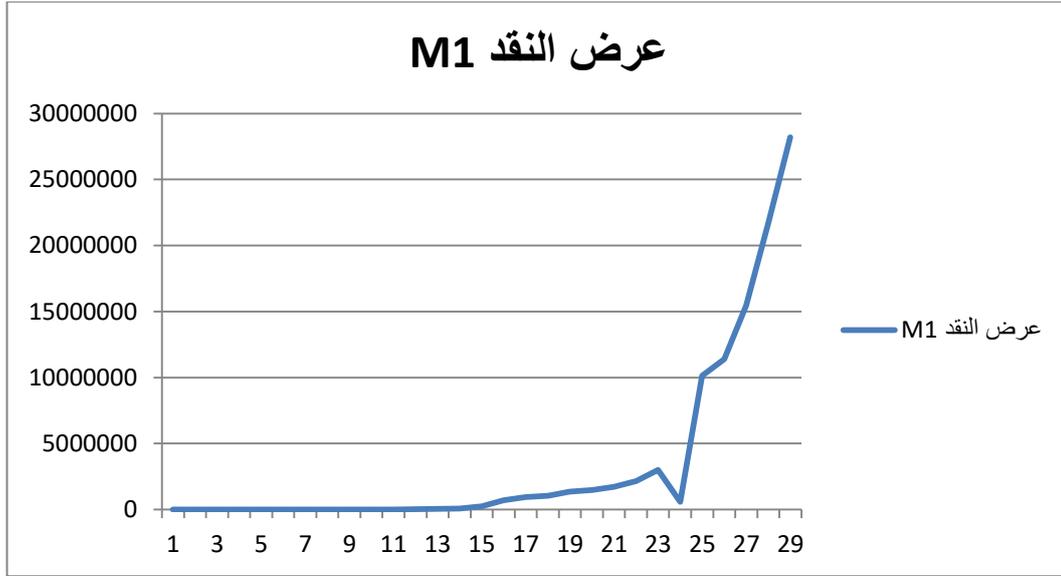
يعد عرض النقد ديناً للأفراد والاعمال على الجهاز المصرفي على اعتبار ان ما يحمله الافراد ورجال الاعمال من عملة يقوم بإصدارها البنك المركزي وما يحصل عليه من ائتمان تولده المصارف التجارية ، وكلاهما يمثلان ديناً على الجهاز المصرفي وحقوق للأفراد . إن احد العوامل الرئيسية المؤثرة في النشاط الاقتصادي هو معدل نمو عرض النقد بحيث يتلاءم مع احتياجات النشاط الاقتصادي وللتخلص من المشاكل الاقتصادية، ان التطور في مكونات عرض النقد ( $M_1$ ) في الاقتصاد العراقي، في عام ١٩٩٠ بلغ عرض النقد (٣,١٥٣٥٩) مليون دينار، وان صافي العملة في التداول كانت (١,١٣٤١٢) مليون دينار بنسبة (٣,٨٧%)، وقيمة الودائع الجارية من عرض النقد (٢,١٩٤٧) مليون دينار وبنسبة (٧,١٢%)، واستمر عرض النقد في التطور والزيادة حتى بلغ عام ١٩٩٩ (١٤٨٣٨٣٦) مليون دينار مما يعني ان عرض النقد تضاعف بمقدار (٩٦) مرة عن عام ١٩٩٠. حيث كان صافي العملة في التداول بمقدار (١٢٧٥٢٢٠) مليون دينار وبنسبة (٩,٨٥%). وكانت الودائع الجارية في عام ١٩٩٩ (٢٠٨٦١٦) مليون دينار ما نسبته (١,١٤%) واستمرت هذه الزيادة حتى التغيير في النظام السياسي عام ٢٠٠٣<sup>(١)</sup>.

<sup>١</sup> - رجاء عزيز بندر العقيد، اثر أحلال النقد الأجنبي في فاعلية السياسة النقدية دراسة لتجارب بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩١-٢٠٠٦) مصر والعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩،

إن سبب هذه الزيادة في عرض النقد يرجع إلى سياسة الحكومة لتمويل نفقاتها بسبب التوقف في صادرات النفط الخام وكان التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد ، كما أن ارتفاع نسبة العملة في التداول من عرض النقد على الودائع الجارية يفسر ضعف الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث كان له دور فعال في التأثير على عرض النقد وهذا يفسر أيضاً ضعف وانخفاض أهمية المصارف في التأثير على النشاط الاقتصادي ، وهذا يشير إلى تدهور العادات المصرفية لدى الجمهور من جهة ومن جهة أخرى ضعف تأثير أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل على مدخرات الأفراد وذلك لان أسعار الفائدة الحقيقية كانت أسعار سالبة إذا ما قورنت بمعدلات التضخم السنوية المرتفعة خلال المدة نفسها، مما قاد إلى استعمال أفراد المجتمع لمدخراتهم بالمضاربة في بيع وشراء الأصول الحقيقية أو العملات الأجنبية بدلاً من الاحتفاظ بأموالهم كودائع ادخارية لدى المصارف التجارية والتي تتعرض إلى انخفاض قيمتها الحقيقية نتيجة لارتفاع معدلات التضخم. كما أن الحصار الاقتصادي المفروض على الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينات أدى إلى زيادة نسبة العملة في التداول بشكل مضطرب ، نتيجة عزوف الأفراد عن إيداع مدخراتهم لدى المصارف التجارية حيث بلغت نسبة الودائع الجارية (٢,٨%) عام ١٩٩٦ أبان بدء العمل بمذكرة التقاهم وارتفاع قيمة الدينار العراقي<sup>(١)</sup>.

شكل رقم ١- نمو عرض النقد في العراق خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٨

<sup>١</sup> - د. هجير عدنان زكي ، دراسة في فرضية تعادل القوة الشرائية وامكانية استخدامها في تحديد اسعار الصرف مع اشارة لسعر صرف الدينار العراقي ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، ٢٠٠١ ، ص ٨٠.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

أما في عام ٢٠٠٠ فقد بلغ عرض النقد (١٧٢٨٠٠٦) مليون دينار وأن صافي العملة في التداول بلغت (١٤٧٤٣٢١) مليون دينار وبنسبة (٣,٨٥%) من عرض النقد، كما بلغت الودائع الجارية (٢٥٣٦٨٥) مليون دينار وبنسبة (٧,١٤%) من عرض النقد، أن عرض النقد مستمر في الزيادة وكانت نسبة صافي العملة في التداول ما مقداره (٨٥%) من عرض النقد حتى عام ٢٠٠٢ وذلك بسبب التوقعات المتشائمة المتولدة لدى الجمهور نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي سببها الحصار، أما بعد التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣ وحصول البنك المركزي على الاستقلالية التامة عن الحكومة في تسيير أدواته، إذ يلاحظ أن نسبة صافي العملة في التداول من عرض النقد انخفضت بشكل تدريجي حتى كانت في عام ٢٠٠٧ (٥,٦٥%) وبمتوسط أهمية نسبية (٥,٧٧%) خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، كما قابل ذلك ارتفاع نسبة الودائع الجارية من عرض النقد حتى بلغت نسبة الودائع الجارية (٥,٣٤%) عام ٢٠٠٧ وبمتوسط أهمية نسبية (٥,٢٢%) خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. مما يدل على فاعلية أدوات البنك المركزي في التأثير على عرض النقد وعلى مدخرات الأفراد الفائضة. من خلال تعزيز ثقة الأفراد بالعملة المحلية وكذلك تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي بسبب صدور قانون المصارف وظهور مشاركات أجنبية في مصارف عراقية مع فروع أجنبية تخضع لقانون المصارف رقم (٩٤) سنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي العراقي الجديد (٥٦) سنة ٢٠٠٤ جميعها رافق ذلك تحرير النظام المالي من حيث تحرير سعر الفائدة وحرية التحرير الخارجي مما أكسب المصارف

قدرة على جذب الودائع بشكل أفضل من السابق ، انتقل عرض النقد إلى مرحلة جديدة والسبب في ذلك يعود إلى استراتيجية السياسة النقدية الجديدة المتبعة في إدارة وتسيير عرض النقد والحفاظ على مقدار نموه من اجل الحفاظ على قيمة العملة المحلية والسيطرة على التضخم بحيث قام البنك المركزي بإصدار عملة جديدة بهدف السيطرة على عرض النقد الأمر الذي ساهم في تعزيز ثقة الافراد بالعملة المحلية ، فضلا عن سياسة تحرير سعر الفائدة التي أسهمت بشكل كبير في زيادة الودائع الجارية نسبة إلى إجمالي عرض النقد ، وعلى الرغم من ان رفع سعر الفائدة كان له الاثر الايجابي في سحب السيولة الفائضة في حالات التضخم إلا ان هذه العملية قد تكون لها أثارها السلبية في تشجيع الاستثمار ، ومن خلال الجدول(١) يتضح بان كمية عرض النقد عام ٢٠٠٨ (٢٨١٩٠٠٠٠) مليون دينار عراقي ، فكانت صافي كمية العملة في التداول(١٨٤٩٣٠٠٠) مليون دينار عراقي اي ما نسبته (٦٥,٦ %) من إجمالي عرض النقد بحيث قيمة الودائع الجارية كانت (٩٦٩٧٠٠٠) مليون دينار عراقي أي بنسبته (٣٤,٣ %) من أجمالي عرض النقد ، وهذا يدل على زيادة اقبال الجمهور للتعامل مع المصارف التجارية بسبب تحرير سعر الفائدة وزيادة عدد المصارف التجارية والتي وصل عددها الى (١٨) مصرفاً عام ٢٠٠٨ . حيث بلغ عرض النقد في عام ٢٠١٣ (٩٧٢٣٤٠٠٠,٥١) مليون دينار محققاً زيادة مقدارها (١٥٩٤٧٠٠٠) مليون دينار وبنسبة (٢٧٦%) عما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٣ ، وتشير العلاقة ما بين عرض النقد والودائع الجارية إلا انه كلما ارتفعت نسبة مساهمة الودائع الجارية لدى المصارف التجارية إلى إجمالي عرض النقد ارتفعت إمكانية تأثير البنك المركزي في المصارف والسيطرة على مناسيب السيولة ، واستمرت هذه السياسة حتى عام ٢٠١٦ بحيث كان عرض النقد (٥٤٣٢١٠٣٢) مليون دينار وقيمة الودائع الجارية (٣٢٥٩٢٦١٩) مليون دينار بنسبة (٦٠%) ونجحت هذه السياسة في تخفيض معدل التضخم لكن رافقها تسرب كبير من العملة الاجنبية بسبب حجم الاستيرادات الكبير الذي يسبب هدر واستنزاف العملة الاجنبية ، ان التدابير والإجراءات التي اتخذتها السياسة النقدية أسهمت في السيطرة على مناسيب عرض النقد والحد من الإفراط في المعروض النقدي وبذلك تتم السيطرة على الارتفاع في المستوى العام للأسعار ورفع قيمة سعر صرف الدينار العراقي .

ويرجع سبب ارتفاع عرض النقد بعد عام ٢٠٠٣ إلى أسباب كثيرة منها استبدال العملة العراقية القديمة وتعديل سلم الرواتب والأجور كذلك ارتفاع نفقات وزارة المالية (الجارية والاستثمارية) وكذلك رفع حجم الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي والذي بالضرورة أن يقابله عملة عراقية من أجل الحفاظ على استقرار أسعار الصرف الدينار العراقي.

#### جدول (١) عرض النقد في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنوات	صافي العملة في التداول (1)	الودائع الجارية (2)	عرض النقد M1 (2+1 = 3)
1990	13412.1	1947.2	15359.3
1994	199436	39465	238901
1998	1192530	159346	1351876
2002	2563693	449908	3013601
2006	10968000	4492000	15460000
2008	18493000	9697000	28190000
2013	31114880	66119120	97234000
2016	21728413	32592619	54321032

المصدر: ١- البنك المركزي العراقي للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٤-٢٠٠٨-٢٠١١

٢- فيما يخص السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٢، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، عدد خاص، ٢٠٠٣.

٣- فيما يخص السنوات ٢٠٠٣-٢٠١٥، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، لسنوات متفرقة.

#### ١-٢ : سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس، إذ يحافظ البنك المركزي وفق هذا النظام على سعر الصرف ثابت من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على استقراره من خلال استخدام ما لديه من أرصدة نقدية أجنبية ، ففي عقد التسعينات فقد شهد سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي تدهور سريع ومستمر من جهة وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى ، ويرجع ذلك لأسباب كثيرة داخلية وخارجية<sup>(١)</sup> .

<sup>١</sup> - ناظم محمود نوري الشمري ، التضخم وسعر الصرف في اقتصاد العراق المعاصر ، بحث مقدم الى جمعية الاقتصاديين العراقيين ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١٢ .

أن قيمة الدينار العراقي قد تراجعت في السوق الموازي من (١,٦٢) دينار لكل دولار عام ١٩٩٠ إلى (٧٤) دينار لكل دولار عام ١٩٩٣ ثم ارتفع مستوى الانخفاض في قيمة الدينار العراقي في السوق الموازي عام ١٩٩٥ ليلبغ (١٦٧٤) دينار للدولار. أما في عام ١٩٩٦ عند بدأ العمل بمذكرة التفاهم شهد سعر صرف الدينار ارتفاع ملحوظ حيث بلغ (١١٧٠) دينار للدولار. ثم بعد هذا التاريخ بدأ سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي بالانخفاض التدريجي حتى بلغ عام ١٩٩٩ (١٩٧٢) دينار للدولار ثم بلغ عام ٢٠٠٢ (١٩٥٧) دينار للدولار. حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب لسعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٠) (١٧٣%) وخلال المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) (٨%) ، الجدول رقم (٣) يبين سعر الصرف ومعدل النمو المركب خلال مدة الدراسة .

الجدول (٣) يبين سعر الصرف ومعدل النمو السنوي في العراق خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٨)

السنوات	سعر صرف الدولار/ الدينار (١)	معدل النمو السنوي % (٢)	السنوات	سعر صرف الدولار/ الدينار (٣)	معدل النمو السنوي % (٤)
1980	0.306	—	1995	1674	276.105
1981	0.475	55.228	1996	1170	(30.108)
1982	0.48	1.053	1997	1471	25.726
1983	0.501	4.375	1998	1620	10.129
1984	0.501	0	1999	1972	21.728
1985	1.176	134.731	2000	1930	(2.130)
1986	1.174	(0.170)	2001	1929	(0.052)
1987	1.174	0	2002	1957	1.452
1988	2	70.358	2003	1936	(1.08)
1989	3	50	2004	1453	(33.24)
1990	4	33.3	2005	1472	1.307
1991	10	150	2006	1475	0.203
1992	21	110	2007	1267	(14.10)
1993	74	252.381	2008	1193	(5.84)
1994	456	516.216			

المصدر :

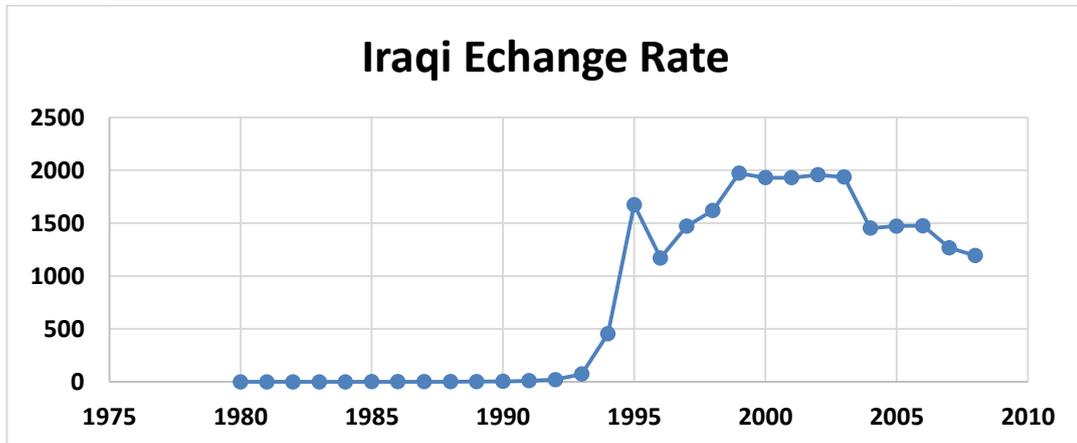
١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، المؤشرات النقدية، مؤشرات الأسعار، بغداد، أعداد مختلفة

٢- العمود (٢) و(٤) احتسبا من قبل الباحث

السنوات	معدل النمو السنوي المركب لسعر الصرف %
1984 - 1980	13.1
1989 - 1985	26.3
1994 - 1990	226.76
2002 - 1995	2.64
2008 - 2003	(9.3)

- النسبة ما بين الاقواس تدل على القيم السالبة
- جدولي معدل النمو السنوي ومعدل النمو السنوي المركب من اعداد الباحث
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متفرقة

شكل رقم ٢- نمو سعر الصرف في العراق خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٨



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

إن هذا التدهور في سعر صرف الدينار في السوق الموازي خلال عقد التسعينات كان بسبب الحصار الاقتصادي عام ١٩٩٠ وحرب الخليج والتعاظم في الانفاق العسكري الذي قاد إلى العجز في الموازنة والتمويل بالإصدار النقدي الجدي، وشحة العملة الاجنبية

مع زيادة الطلب عليها وتزامن مع اصدار البنك المركزي عام ١٩٩٣ قراراً اجاز تأسيس شركات للصيرفة والتحويل إلى الخارج وسبب شحة في العملة الاجنبية، فضلا عن انخفاض الإيرادات الحكومية الاعتيادية او الإيرادات النفطية وهو من أهم اسباب العجز المالي<sup>(١)</sup>.

ان هذا عمل على زيادة عدد المضاربين في السوق والذي بدوره أدى إلى التذبذب في قيمة العملة وفقاً لتأثير قوى السوق على الصرف وأدى إلى زيادة المضاربة في العملة الاجنبية مما تسبب بارتفاع الدولار تجاه الدينار وخلق توقعات تشاؤمية حول مسار سعر الصرف المستقبلي، فكانت النتيجة عزوف أفراد المجتمع عن الاحتفاظ بالدينار العراقي وزيادة الطلب على الدولار ، أي أحلال الدولار محل الدينار وانتشار ظاهرة الدولار أو المضاربة أو لتلبية الاستيرادات ، وتدهور سعر صرف الدينار العراقي وارتفاع في معدل التضخم.

أما في بداية عام ٢٠٠٣ فقد شهد سعر الصرف الدينار العراقي تدهور كبير نتيجة بدأ العمليات العسكرية على العراق حيث وصل سعر الصرف الدينار العراقي في شهر آذار (٢٠٠٤) دينار للدولار ، أما بعد التغير السياسي في العام المذكور والاتجاه نحو منح البنك المركزي الاستقلالية النسبية في تفعيل أدواته، اعتبر استقرار سعر الصرف في السوق الموازي في غاية الاهمية ، اذ رفع سعر الصرف الدينار حتى بلغ عام ٢٠٠٤ (١٤٥٣) دينار للدولار، واستمر بتذبذب حتى بلغ (١٤٧٢) دينار للدولار عام ٢٠٠٥ و(١٤٧٥) دينار للدولار عام ٢٠٠٦، أما في عام ٢٠٠٧ فقد رفع البنك المركزي سعر صرف إلى (١٢٦٧) دينار للدولار، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب لسعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ (٨٪-)، ثم استمر التحسن في قيمة الدينار العراقي حتى بلغ سعر صرف الدينار في السوق الموازي عام ٢٠٠٨ (١١٧٢) دينار للدولار. واستمر هذا الاستقرار في قيمة الدينار العراقي حتى بلغ في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٩ (١١٧٠) دينار للدولار ولا زال البنك المركزي العراقي يدافع عن قيمة الدينار العراقي ليحافظ على سعر صرف ثابت حتى عام ٢٠١٦. ان هذا

<sup>١</sup> - سامي عطا، تطور هيكل القطاع المالي وادوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الثالث لقم الدراسات الاقتصادية بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٥٧.

الارتفاع في قيمة الدينار جاء ملبياً لحاجة الاقتصاد بسبب ضعف إنتاج القطاعات السلعية والذي يعني انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدم قدرته على تلبية متطلبات الاشباع الكلي مما يقود إلى الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي والذي يسبب في ارتفاع معدلات التضخم ، وعليه تمت المعالجة في العرض السلعي عن طريق تحرير التجارة الخارجية لسد احتياجات السوق والحفاظ على استقرار .

ان رفع قيمة الدينار تجاه الدولار والعملات الأخرى يخفض أسعار السلع المستوردة وهذا يعني رفع القيمة الحقيقية للدينار ويرتفع مستوى المعيشة للفرد ، ويؤثر سلباً على الإنتاج المحلي ويعزز القدرة التنافسية للمنتج الاجنبي ان التحسن في قيمة الدينار ولد الثقة لدى أفراد المجتمع في العملة المحلية . بحيث كان ولا زال مزاد العملة الاجنبية في البنك المركزي هو السبيل في تحرير أشاره سعر الصرف للدينار التي تستهدفها السياسة النقدية وتعتمدها كمثبت اسمي لتوقعات الجمهور التفاوضية والتشاؤمية للتدخل في سوق الصرف لتحقيق الاستقرار .

عمدت الدراسة إلى قياس الانحراف المعياري للمتغيرات: سعر الصرف، صافي العملة في التداول، الودائع لدى الجهاز المصرفي، عرض النقد فضلاً عن مؤشر سعر المستهلك خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٨ .

### ٣-١ : قياس الانحراف المعياري

اظهرت قيم الانحراف المعياري تدني تقلبات سعر الصرف بشكل كبير خلال عقد الثمانينات بقيمة (٠.٨٢٦)، فيما بلغت تقلبات سعر الصرف اعلى مستوى لها خلال التسعينيات بالمقارنة مع المدة السابقة نظراً لظروف الحصار الاقتصادي والتوسع في الاصدار النقدي مما أثر على قيمة العملة بشكل كبير ودفع تقلباتها للارتفاع، فيما سلكت تقلبات عرض النقد منحى متصاعد خلال العقود الثلاثة.

Date	ER-SD	عرض النقد
1980	0.82666	2666.963

199	جدول رقم ٤- - تقلبات سعر الصرف وعرض النقد في العراق خلال المدة	
2000	294.8914	9222370

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

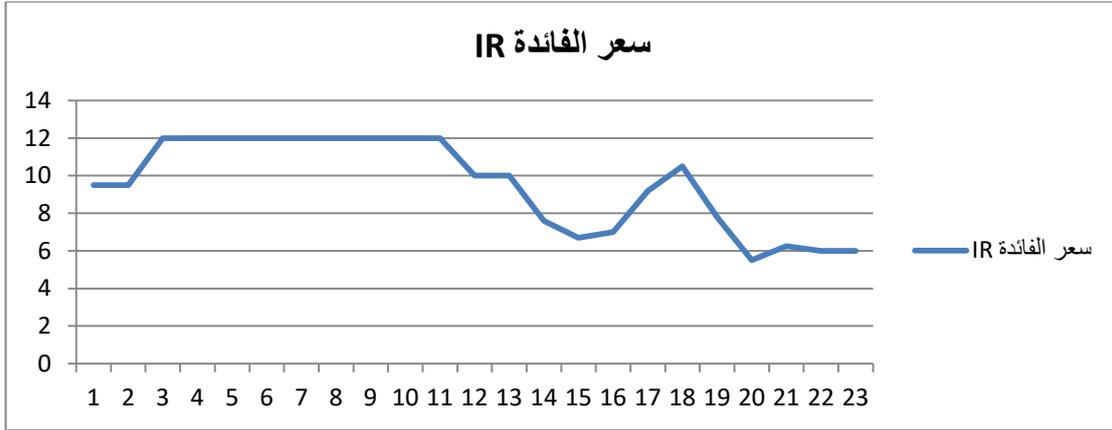
#### ٤-١ : سعر الفائدة

يقصد بسعر الفائدة هو السعر الذي يحصل عليه الأفراد والوحدات الاقتصادية لقاء إيداع مدخراتهم لدى المصارف التجارية، وما تحصل عليه المصارف التجارية لقاء منحها للقروض والتسهيلات الائتمانية لعملائها يعد العراق من البلدان التي يكون فيها أسعار الفائدة الاسمية هي أدنى بكثير من معدلات التضخم فأن أي زيادة في معدلات الفائدة لم تغطي أبداً الانخفاض في قيمة الدينار العراقي.<sup>(١)</sup>

خلال عقد التسعينات من القرن الماضي قام البنك المركزي العراقي برفع أسعار الفائدة وذلك للحد من المعدلات المرتفعة للمستوى العام للأسعار وفي عام ١٩٩٥ أصبحت أسعار الفائدة المدفوعة بالنسبة لودائع التوفير (١٠%) والودائع الثابتة لمدة ستة أشهر (١١%) ولمدة سنة (١٢%) ولمدة سنتين (١٨%) لغاية عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت عام ٢٠٠١ لتبلغ (١٥%)، أما أسعار الفائدة المتقاضيات فأصبحت بالنسبة للإقراض قصير الأجل (٢٠%) لغاية عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت لتبلغ (١٨%) عام ٢٠٠١، وبالنسبة للإقراض متوسط الأجل (٢٣%) لغاية عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت عام ٢٠٠١ لتصبح (٢١%)، وبالنسبة للإقراض طويل الأجل (٢٥%) لغاية عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت عام ٢٠٠١ لتبلغ (٢٣%).

شكل رقم ٤- - تقلبات سعر الصرف وعرض النقد في العراق خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٨

<sup>١</sup> - الشيببي سنان " ملامح السياسة النقدية في العراق " ، ورقة قدمت الى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثين لمجالس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي الذي عقد في الجمهورية العربية السورية في سبتمبر ٢٠٠٧ ، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ٢٠٠٧



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

بالرغم من الارتفاع في أسعار الفائدة خلال السنوات السابقة لعام ٢٠٠٣، إلا أن سعر الفائدة لم يتمكن من أن يمارس دوراً فعالاً في استقطاب الادخارات والحد من التضخم في الاقتصاد وذلك لانخفاض أسعار الفائدة الاسمية عن معدلات التضخم العالية، مما جعل أسعار الفائدة الحقيقية تأخذ منحى سالب بصورة عامة، ونتيجة للارتفاعات المستمرة في معدل التضخم الذي يفوق كثيراً معدلات الفائدة، جعل الاحتفاظ بالنقود على شكل ودائع مصرفية أمر غير مجزي اقتصادياً وأن استثمار رؤوس الأموال في المضاربة بالعقارات والسلع المعمرة والعملات الأجنبية تعطي مردوداً عالياً مقارنة بالاحتفاظ بالمبالغ النقدية في شكل ودائع ادخارية ، في نهاية عام ٢٠٠١ و عام ٢٠٠٢ استمر البنك المركزي في سياسة التحديد الإداري لأسعار الفائدة المدفوعة والمتقاضات، ولم تؤدي أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع دوراً أساسياً في سحب وتقليل السيولة نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار من جهة ، واتساع الفجوة بين الفائدة المدفوعة والمتقاضات التي بلغت بحدود (١٠-١٨%) حيث كان الجهاز المصرفي يقرض بالحدود العليا ويدفع الفائدة على الودائع للجمهور بالحدود الدنيا، الأمر الذي اضعف مصداقية وواقعية هيكل أسعار الفائدة ، أما أسعار الفائدة المتقاضات على الائتمان فأن تأثيرها كان ضئيلاً أيضاً فقد شكلت حجم القروض والسلف (٥٦%) من حجم الائتمان الممنوح، وكانت القروض قصيرة الأجل تمثل الجزء الاعظم منها، أما القروض طويلة الأجل فكانت نسبتها قليلة جداً وذلك لعزوف الطالبين عليها كمستثمرين عن زيادة طلبهم على هذا النوع من القروض بسبب عدم الاستقرار السياسي وسيادة التوقعات التشاؤمية للمستقبل مما انعكس في أزمات على المستوى السياسي والاقتصادي وعدم توفر بيئة أعمال مناسبة لانتشار الاستثمارات طويلة الأجل واستبدلت

بالاستثمارات الهامشية القصيرة الأجل، وفي عام ٢٠٠٤ في شهر آذار قرر مجلس إدارة البنك المركزي التحرير المالي لسعر الفائدة بصورة كاملة خصوصاً على الودائع والقروض و وفقاً لقوى السوق، أي التوجه نحو اقتصاد السوق بما يحقق التوازن الحقيقي بين عرض النقد والطلب عليه، ويعد هذا القرار نقطة تحول في عمل البنك المركز وتوجهاً جديداً في السياسة النقدية ، وعلى الرغم من إعطاء حرية للمصارف في تحديد أسعار الفائدة في حالة الاقراض والاقتراض، إلا أن تحديد أسعار الفائدة هذه يرتبط تحديدها بسعر البنك (policy rate)<sup>(١)</sup> الذي يعد بمثابة نقطة ارتكاز للتأثير في تحرك أسعار الفائدة، إذ يتحدد بموجبه ما يقرض به البنك المركزي وما تودع المصارف في البنك المركزي بهدف التحكم في الكتلة النقدية ، ففي الأوقات التي ترتفع فيه معدلات التضخم يعمل البنك المركزي بسياسة انكماشية من خلال رفع سعر الفائدة والحفاظ على تماسك المدخرات وزيادة قيمتها الحقيقية بما يساعد السياسة النقدية في التصدي للمستوى العام للأسعار واحتوائه من خلال جعل سعر الفائدة الحقيقي عند مستواه الموجب لضمان استمرار ثبات توقعات الجمهور التضخمية وتوليد ميول على استقرار قيمة الدينار العراقي عبر توفير عوائد موجبة على الودائع الادخارية لدى المصارف، بدلاً من تحويل هذه الودائع إلى كتلة نقدية هائلة باتجاه السلع والخدمات، وبالعكس يعمل البنك المركزي على تخفيض سعر السياسة في أوقات الانكماش من أجل تنشيط السوق المصرفية لتوفير فرص قوية للاستقرار التي تساعد على تنشيط النمو وتحقيق أهداف التنمية، وعليه فمن خلال سعر السياسة تعمل المصارف التجارية على تحديد أسعار الفائدة المدفوعة والمتقاضات من خلال مقارنة العوائد التي تحصل عليها عند إيداع احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي أو إقراضها للجمهور .

## ٢ - قياس العلاقة السببية بين المتغيرات النقدية والاستقرار الاقتصادي

<sup>١</sup> - الرفيعي افتخار محمد مناحي " السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارة تطبيقه للعراق " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ١٢٧ .

السنة	معدل التضخم %	عرض النقد مليون دينار	سعر الصرف	سعر الفائدة
١٩٩٠	52	12980	1.62	9.5
١٩٩١	186	24670	10.24	9.5
١٩٩٢	84	43909	21.23	12.0
١٩٩٣	208	86430	74.42	12.0
١٩٩٤	161	238901	458.01	12.0
١٩٩٥	350	705064	1674.5	12.0
١٩٩٦	15	960503	1170	12.0
١٩٩٧	13	1038097	1471	12.0
١٩٩٨	14	1351876	1620	12.0
١٩٩٩	13	1483836	1972	12.0

12.0	1930	1728006	5	٢٠٠٠
10.0	1929	2159089	16	٢٠٠١
10.0	1957	3013601	19	٢٠٠٢
10.0	1957	3013601	19	٢٠٠٣
7.6	1453	10148.626	27	٢٠٠٤
6.7	1472	11399.125	37	٢٠٠٥
7.0	1475	15460.060	53	٢٠٠٦
9.2	1267	21721.167	31	٢٠٠٧
10.5	1203	28189.934	3	٢٠٠٨
7.8	1182	37300.030	2	٢٠٠٩
5.5	1185	51743.489	5	٢٠١٠
6.25	1196	62473.929	6	٢٠١١
6.0	1233	77645.640	6.5	٢٠١٢
6.0	1221	97234.512	6	٢٠١٣
6.0	1221	10123.312	6	٢٠١٤
	1211		5	٢٠١٥
	1211		8	٢٠١٦

- النسبة ما بين الاقواس تدل على القيم السالبة
- جدولي معدل النمو السنوي ومعدل النمو السنوي المركب من اعداد الباحث
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متفرقة

السنوات	معدل النمو السنوي المركب للارقم القياسي لاسعار المستهلك%
1984 – 1980	13.2
1989 – 1985	10.38
1994 – 1990	212.9
2002 – 1995	10.08
2008 – 2003	29.04

السنوات					الاشهر
2008	2007	2006	2005	2004	
1214	1304	1479	1460	1487	كانون الثاني
1210	1286	1477	1460	1413	شباط
1208	1277	1477	1461	1419	اذار
1203	1271	1478	1465	1440	نيسان
1200	1262	1477	1469	1461	مايس
1197	1256	1477	1465	1458	حزيران
1193	1249	1477	1472	1460	تموز
1187	1240	1477	1477	1460	اب
1180	1235	1475	1476	1461	ايلول
1178	1232	1471	1471	1460	تشؤين الاول
1175	1227	1453	1474	1460	تشرين الثاني
1172	1217	1391	1474	1460	كانون الاول
1193	1255	1467	1469	1453	المعدل السنوي

- البنك المركزي العراقي، المديرية العام للإحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات الداخلية.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العام للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٧ .

السنوات	صافي العملة في التداول (1)	الودائع الجارية (2)	عرض النقد M1 (2+1 = 3)	3÷1 (4)	3÷2 (5)
1980	2183.6	466.6	2650.2	82.4	17.6
1981	2933.1	712.4	3645.5	80.5	19.5
1982	4191.1	789.6	4980.7	84.1	15.9
1983	469.2	837.2	5527.4	84.9	15.1
1984	4606.9	893.0	5499.9	83.8	16.2
1985	4744.2	1032.8	5777	82.1	17.9
1986	5645.1	1091.5	6736.3	83.8	16.2
1987	7105.8	1210.9	8316.7	85.4	14.6
1988	8314.1	1533.9	9848	84.4	15.6

17.8	82.2	11868.2	2108.0	9760.2	1989
12.7	87.3	15359.3	1947.2	13412.1	1990
11.3	88.7	24670	2797	21873	1991
18	82	43909	7888	36021	1992
22.3	77.7	86430	19296	67134	1993
16.5	83.5	238901	39465	199436	1994
17.1	82.9	705064	120666	584398	1995
8.2	91.8	960503	78887	881616	1996
10.4	89.6	1038097	108269	929828	1997
11.8	88.2	1351876	159346	1192530	1998
14.1	85.9	1483836	208616	1275220	1999
14.7	85.3	1728006	253685	1474321	2000
17.4	82.6	2159089	376398	1782691	2001
14.9	85.1	3013601	449908	2563693	2002
19.8	80.2	574000	1144000	4630000	2003
29.4	70.6	10149000	2986000	7163000	2004
20.1	79.9	11399000	2286000	9113000	2005
29.1	70.9	15460000	4492000	10968000	2006
34.5	65.5	21721000	7489000	14232000	2007
34.4	65.6	28190000	9697000	18493000	2008

١. فيما يخص السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٢، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، عدد خاص، ٢٠٠٣.
٢. فيما يخص السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، لسنوات متفرقة.

(6)B الاستقرار النقدي	(5)InG الفجوة التضخمية	(4)ΔM	(3)ΔGDP	(2)GDP النتاج المحلي الإجمالي	(1)M عرض النقد	var year
-	-	-	-	20206	15359.3	1990
0.695	17168.4	9310.7	-4881.2	15324.8	24670	1991
0.289	12722.07	19239	2670.9	17995.7	43909	1992
0.392	33913.8	42521	1990.3	19986	86430	1993
0.691	165173.2	152471	-1009	18977	238901	1994
0.602	424559.08	466163	1190	20167	705064	1995
0.292	280680.1	255439	-516.4	19650.6	960503	1996
0.075	78683.3	77594	-20.6	19630	1038097	1997
0.285	385579.2	313779	-990	56733.9	1351876	1998
-0.582	-864359.6	131960	38093.9	67262.4	1483836	1999

-0.831	-54352.9	244170	11847.9	68581.8	1728006	2000
0.178	384415.6	431083	1515.1	70096.9	2159089	2001
0.402	1211701.7	854512	-7427.9	62669	3013601	2002
0.047	486937.7	4375000	18373	47959	10149000	2004
-0.140	-1607052.4	12501000	16041	64000	11399000	2005
0.089	1389964.8	4061060	13367	77367	1546000	2006
0.073	1598902.2	6260940	21143	98510.6	21721000	2007
0.197	5580416.9	6486934	3206	101716	28189934	2008
0.059	2230270.4	9110096	23004	124720	37300030	2009
0.179	9296940.3	14443459	13775	138495	51743489	2010
0.167	10467618.36	10730440	585.1	139081	62473929	2011
-0.148	-9598868.6	2029341	30586	169667	64503270	2012
-0.001	-91234.5	202941	5585	175253	66532611	2013

- العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، بغداد، أعداد متفرقة
- العمود (٢) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، بغداد، أعداد متفرقة
- العمود (٣، ٤، ٥، ٦) احتسبها الباحث

%InM(4) التضخم المستورد	(3)InF التضخم المحلي	(2)IMV قيمة الاستيرادات	ID (1) الطلب الكلي	var year
٢.٨٩٤٤٦	٥١.٦	١٢٩٨.٣	٢٣١٤٥.٠	1990
١.٦٩٥٥٤	١٨٦.١	١٨٦.٣٥	٢٠٤٥٣.٥	1991
٠.٢٩٧٤٣٢	٨٤	٢٠٦.١٩	٥٨٢٣١.٦	1992
٠.٧٥٥٤٩٣	٢٠٧.٦	٤١٥.٠٣	١١٤٠٤٥.٠	1993
٠.١٥٨٠٣٥	١٦١.١	٢٧٦.٤٩	٢٨١٨٥١.٨	1994
٠.٥٠٢٦٤٢	٣٥٠	٢٨٢.٨٨	١٩٦٩٧٥.١	1995
<b>1.0506</b>	<b>173.4</b>	<b>444.206667</b>	<b>115783.6667</b>	<b>متوسط المدة</b>
٠.٠٤٢٧٩٧	١٥	٢٣١.٥٩	٨١١٦٩.٩	1996
٠.٠٣١٩٨٥	١٣	١٨٤.٨	٧٥١١١.١	1997
٠.٠١١٧٨٣	١٤	٢٤٧.٣٦	٢٩٣٩٠٣.٧	1998
٠.٠١٤٠٣٤	١٣	٤٣٢.٢٧	٤٠٠٤٣٠.٤	1999
٠.٠٠٣٩٣٤	٥	٧٢١.٣٩	٩١٦٨٤٧.٤	2000
٠.٠٠٥٠٧٥	١٦	١٣٦٤.٩٩	٤٣٠٣٤٥٠	2001
٠.٠٠٩٣٢٧	١٩	١٨٣٥.٢٥	٣٧٣٨٤٣١	2002
<b>0.016991</b>	<b>13.57143</b>	<b>716.807143</b>	<b>1401334.786</b>	<b>متوسط المدة</b>

٠.٠٠٥٥٦٧	٢٧	٦٦٢١.٦٩	٣٢١١٧٤٩١	2004
٢.٠١٨٩٨٧	٣٧	١٤٣٩٢٢٠.٠٠	٢٦٣٧٥١٧٥	2005
٤.٠١٢٣٨	٥٣.٢	٢٨٧١٧٧٨	٣٨.٧٦٧٩٥	2006
٤.٥٢٧.٠٨١	٣٠.٨	٥٧٣٦٩٣٣.٨٧	٣٩.٣١٢٣٢	2007
٠.١١٧٦٨٤	٢.٧	٢٥٨٩١٩٣.٩٠	٥٩٤.٣٣٧٥	2008
٠.٨٣٩٠.٢٢	٢.٤	١٨٣٧٧.٠٤١.٨٨	٥٢٥٦٧.٢٥	2009
٠.٩١١٢٦٢	٢.١	٣.٠٤٣٣٦٢٧.٥	٧.٠١٣٤٢.٠١	2010
٣.٨٤٢٤٤٤	٥.٦	٥٤.٣٩٦٣٤.٢	٧٨٧٥٧٦٦٦	2011
٠.٥٥٩.٥٩	٦.١	٧٧٦٤٥٦٤.٠.٩	٨٤٧٢.٦٩٤١	2012
٠.٥٨٩٧٣١	٥.٥	٩٧٢٣٤٥١٢.٩	٩.٦٨٣٧٢٢.٠	2013
<b>1.742322</b>	<b>17.24</b>	<b>29037420.5</b>	<b>215050712.1</b>	<b>متوسط المدة</b>

المصادر : - العمود (١) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، بغداد، أعداد مختلفة .

- العمود (٢) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، التجارة الخارجية، بغداد، أعداد مختلفة .

- العمود (٣) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، الأرقام القياسية، بغداد، أعداد مختلفة

- العمود (٤) احتسب من قبل الباحث

الناتج المحلي الإجمالي $5(X_4)$	عرض النقد $4(X_3)$	سعر الصرف $3(X_2)$	قيمة الاستيرادات $2(X_1)$	الفجوة التضخمية $1(Y_t)$	var / year
20206	15359.3	1.62	6.29	1090.6	1990
15324.8	24670	10.24	0.42	17168.4	1991
17995.7	43909	21.23	0.59	12722.	1992
19986	86430	74.42	0.53	33913.8	1993
18977	238901	454.01	0.49	165173.2	1994
20167	705064	1674.5	0.61	424559	1995
19650.6	960503	1170	0.49	280680.1	1996
19630	1038097	1471	0.76	78683.3	1997
56733.9	1351876	1620	0.93	385579.2	1998
67262.4	1483836	1972	1.22	864359.6	1999
68581.8	1728006	1930	1.78	54352.9	2000
70096.9	2159089	1929	3.71	384415.6	2001
62669	3013601	1957	6.06	1211701.7	2002
47959	10149000	1453	8.05	486937.7	2004

64000	11399000	1472	12.45	1607052.4	2005
77367	1546000	1475	13.53	١٣٨٩٩٦٤	2006
98510.6	21721000	1267	15.16	1598902.2	2007
101716	28189934	1203	20.56	5580416.9	2008
124720	37300030	1182	23.86	2230270.4	2009
138495	51743489	1185	28.24	9296940.3	2010
139081	62473929	1196	36.29	10467618.3	2011
169667	64503270	1233	42.85	9598868.6	2012
175253	66532611	1221	45.2	91234.5	2013

- العمود (٢) 1-OPEC , Annual statistical bulletin , Vienna , Austria , 2007 , p14
- العمود (٣،٤) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، مؤشرات الأسعار ، بغداد ، أعداد مختلفة
- العمود (٥) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية ،بغداد ،أعداد مختلفة

معدل النمو لسعر الصراف (٥)	معدل النمو لعرض النقد (٤)	IR سعر الفائدة (%) (٣)	M عرض النقد (٢)	ER سعر الصراف (١)	
—	—	9.5	12980	1.62	1990
532.0988	٩٠.٦١٦٠٠	9.5	24670	10.24	1991
107.3242	٧٧.٩٨٥٤١	12.0	43909	21.23	1992
250.5417	٩٦.٨٣٨٩٢	12.0	86430	74.42	1993
510.0645	١٧٦.٤٠٩٨	12.0	238901	458.01	1994
268.8245	١٩٥.١٢٨١	12.0	705064	1674.5	1995
333.7707	127.284	5.26	127.284	333.77	متوسط
-30.1284	٣٦.٢٢٩١٩	12.0	960503	1170	1996
25.7265	٨.٠٧٨٤٧٦	12.0	1038097	1471	1997
10.12916	٣٠.٢٢٦٣٧	12.0	1351876	1620	1998
21.7284	٩.٧٦١٢٥	12.0	1483836	1972	1999
-2.12982	١٦.٤٥٥٣٢	12.0	1728006	1930	2000
-0.05181	٢٤.٩٤٦٨٥	10.0	2159089	1929	2001
1.451529	٣٩.٥٧٧٤٣	10.0	3013601	1957	2002
3.817937	23.610	-2.777	23.610	3.817	متوسط

- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، المؤشرات النقدية، مؤشرات الأسعار ، بغداد ،أعداد مختلفة.

معدل النمو لسعر الصراف (٥)	معدل النمو لعرض النقد (٤)	IR سعر الفائدة (%) (٣)	M عرض النقد (٢)	ER سعر الصراف (١)	
32.22943	١٢.٣٢١٨٦	7.6	10148.626	1453	2004
1.307639	٣٥.٦٢٤٩٧	6.7	11399.125	1472	2005
0.203804	٣٥.٦٢٤٩٧	7.0	15460.060	1475	2006
-14.1017	٤٠.٤٩٨٥٩	9.2	21721.167	1267	2007
-5.0513	٢٩.٧٨٠٩٤	10.5	28189.934	1203	2008
-1.74564	٣٢.٣١٦٨٤	7.8	37300.030	1182	2009
0.253807	٣٨.٧٢٢٣٨	5.5	51743.489	1185	2010
0.92827	٢٠.٧٣٧٧٦	6.25	62473.929	1196	2011
3.093645	٢٤.٢٨٤٨٧	6.0	77645.640	1233	2012
-0.97324	٢٥.٢٢٨٥٥	6.0	97234.512	1221	2013
1.614472	48.3547	-0.818	٤٨.٣٥٤٧٧٢	١.٦١٤	متوسط

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، المؤشرات النقدية، مؤشرات الأسعار، بغداد، أعداد مختلفة.

الفائض او العجز (٥)	معدل النمو % (٤)	الايادات العامة (٣)	معدل النمو % (٢)	النفقات العامة (١)	السنة
٥٦٨٨-	-	8491	-	14179	1990
١٣٢٦٩-	٥٠.٢٠٦١-	4228	٢٣.٤٠	17497	1991
٢٧٨٣٦-	١٩.٣٧٠٨٦	5047	٨٧.٩٣	32883	1992
٥٩٩٥٧-	٧٨.٢٦٤٣٢	8997	١٠٩.٦٩	68954	1993
١٧٣٧٨٣-	١٨٥.١٩٥١	25659	١٨٩.٢٣	199442	1994
٥٨٣٧٩٧-	٣١٦.٩٥٣١	106986	٢٤٦.٣٥	690783	1995
	٩٠.٨٦٢٥٢		١٠٩.٧٣		متوسط
٣٦٤٥٢٨-	٦٦.٣٨٩٠٦	178013	٢١.٤٦-	542541	1996
١٩٥٢٦٥-	١٣٠.٦٢١٩	410537	١١.٦٦	605802	1997
٤٠٠٠٧١-	٢٦.٧٦٨١١	520430	٥١.٩٤	920501	1998
٣١٤٤٨٧-	٣٨.١٦٧٤٨	719065	١٢.٢٨	1033552	1999
٣٦٥٦٦٦-	٥٧.٥٧٠٤٦	1133034	٤٥.٠٠	1498700	2000
٧٨٠٤٨١-	١٣.٧٨٧٠٥	1289246	٣٨.١٠	2069727	2001
٥٤٧١٦٠-	٥٢.٨٨٩٧٥	1971125	٢١.٦٧	2518285	2002
	٥٥.١٧٠٥٥		٢٢.٧٤		متوسط

السنة	النققات العامة (١)	معدل النمو % (٢)	الايرادات العامة (٣)	معدل النمو % (٤)	الفائض العجز (٥) او
2004	31521427	-	42988850	-	١١٤٦٧٤٢٣
2005	30831142	٢.١٨٩٨٩-	40435740	٥.٩٣٩٠١-	٩٦٠٤٥٩٨
2006	40323400	٣٠.٧٨٧٨٩	49098839	٢١.٤٢٤٣٦	٨٧٧٥٤٣٩
2007	33545143	١٦.٨٠٩٧-	52046698	٦.٠٠٣٩٢٨	١٨٥٠١٥٥٥
2008	59403373	٧٧.٠٨٤٨٧	80252182	٥٤.١٩٢٦٥	٢٠٨٤٨٨٠٩
2009	52567025	١١.٥٠٨٣-	55209353	٣١.٢٠٥٢-	٢٦٤٢٣٢٨
2010	70134201	٣٣.٤١٨٦٢	70178223	٢٧.١١٢٩٢	٤٤٠٢٢
2011	78757666	١٢.٢٩٥٦٦	108807392	٥٥.٠٤٤٣٨	٣٠٠٤٩٧٢٦
2012	509132826	٥٤٦.٤٥٤٩	710991772	٥٥٣.٤٤٠٧	٢٠١٨٥٨٩٤٦
2013	872414560	٧١.٣٥٣٠٤	914986526	٢٨.٦٩١٥٨	٤٢٥٧١٩٦٦
متوسط		١٢٨.٣٩٢٤		٨٧.٧٦٨٩٩	

أ- فرض ضرائب عالية على المواد الأولية ونصف المصنعة في الوقت الذي تنعدم الضرائب على السلع النهائية.

ب- لم يتم خلق بيئة جاذبة للاستثمارات مثل أسواق مالية كفوءة ،أو شركات تأمين كفوءة،  
عدم

أما المدة الثانية التي أعقبت التغيير في النظام الاقتصادي والسياسي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، فقد أتبعته الحكومة سياسة نقدية انكماشية لغرض تخفيض معدلات التضخم، من خلال رفع سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار والعملات الأخرى، لكن معدل التضخم بقي أعلى من المستوى الطبيعي بالرغم من انخفاضه ،وذلك لان سعر الصرف لم يكن هو المتغير الوحيد المؤثر في التضخم ،في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة بسبب الاختلال في الهيكل الإنتاجي، الناتج من الشلل الذي أصاب القطاعات السلعية على أثر

السياسات الاقتصادية المتبعة بعد عام (٢٠٠٣) فكان جزءً كبيراً من معدل التضخم الركودي خلال مدة الدراسة بفعل سعر الصرف واختلال الهيكل الإنتاجي .

أ- خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) كان سعر صرف الدينار العراقي منخفضاً أمام العملات الأخرى ويمثل أحد الأسباب المهمة في ارتفاع معدلات التضخم، وتوقف معظم الأنشطة الإنتاجية بسبب ظروف الحصار الاقتصادي وقلة الطلب على الأيدي العاملة، مضافاً إليها تسريح أعداد كبيرة من القوات العسكرية بعد حرب الكويت، ترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة وكانت النتيجة التضخم الركودي .

ت- أما المدة الثانية (٢٠٠٤-٢٠١٣) فقد أتبعت الحكومة سياسة نقدية انكماشية خفّضت من خلالها معدل التضخم، ولكنها فتحت الباب على مصراعيه أمام المنتجات الأجنبية التي وجهت الضربة القاضية للمنتجات المحلية فقلّ الطلب على عوامل الإنتاج وفي مقدمتها الأيدي العاملة، فسببت في حدوث اختلال في سوق العمل العراقية وحصلت البطالة، وتزامن التضخم والبطالة في آن واحد.

إن تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف للعملة المحلية أتجاه العملات الأخرى يعد من أولويات السلطة النقدية، بهدف التأثير في التوازن في ميزان المدفوعات وحركة رأس المال من البلد وإليه، في المدة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٢)، أذ شهد الاقتصاد أسعار صرف متدهورة وخصوصاً للسنوات الأولى للدراسة، نتيجة الأحداث التي واجهت البلد فأثرت كثيراً في العجز في ميزان المدفوعات وتدهورت قيمة صرف العملة المحلية، فكان سعر الصرف (١٠) دنانير للدولار الواحد في عام (١٩٩١)، ثم انخفضت قيمة العملة إلى (٤٥٨) دينار للدولار الواحد في عام (١٩٩٤)، واستمر الانخفاض في قيمة العملة حتى وصل إلى (١٦٧٤) في عام (١٩٩٥)، وكان معدل النمو للدولار أتجاه الدينار (٣٣٣.٧%) خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩٥)، وبعد توقيع مذكرة التفاهم حصل تحسن في قيمة العملة المحلية فكانت (١١٧٠) في عام (١٩٩٦)، ثم تراجعت أسعار الصرف مرة أخرى فكانت (١٤٧١) في عام (١٩٩٧) وانخفضت إلى (١٩٧٢) في عام (١٩٩٩) وبقيت محافظة

على هذا المستوى حتى عام (٢٠٠٢) ليكون معدل النمو للمدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) ما يقارب (٣.٨١%) .

إن تداخل العوامل الداخلية والخارجية في تخفيض وانهيار قيمة العملة المحلية امام العملات الأجنبية وفي مقدمتها الدولار، بسبب العقوبات الدولية على العراق، واتساع ظاهرة الإصدار النقدي، وتدني معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وغياب دور القطاعات السلعية في داخل الاقتصاد، فضلاً عن سيطرة الحكومة على جميع القرارات وعدم وجود الاستقلالية للبنك المركزي وحتى السياسة المالية كانت تهدف لتحقيق أهداف سياسية بالدرجة الأولى مما أدى إلى فقدان موارد مهمة للنقد الأجنبي والمحلي

مما تقدم يمكن القول إن السياسة النقدية في العراق ولمدة عقد وبعض السنوات كانت أسيرة لعاملين أضعفا من فاعليتها وضيقا من نطاقها هما:

أ- الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ولاسيما النفطية منها التي جعلت عرض النقد مرتبطاً بصورة تلقائية بالمركز المالي للحكومة وسياستها الإنفاق العام.

ت- ضعف التنسيق بين السياستين إذ باتت السياسة النقدية مسايرة للسياسة المالية، ولكنها في الوقت نفسه كانت تعمل على التخفيف من حدة آثارها السلبية في الاقتصاد .

يعد سعر الفائدة من الأدوات المهمة التي لها تأثير على النشاط الاقتصادي ،من خلال التأثير على الائتمان المصرفي أو إدارة موجودات المصارف ،وتستخدم السلطة النقدية هذه الوسيلة عندما تجد صعوبة في رفع أو خفض سعر الصرف ،إذ يلاحظ ان سعر الفائدة كان (٩.٥%) في عام (١٩٩٠) وأرتفع إلى (١٢%) في عام (١٩٩٣) واستمر بهذه النسبة حتى عام (٢٠٠٠) مما يعني ان هذه الأداة بقيت على حالة واحدة دون ان تؤدي الغرض المطلوب منها خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠) وذلك لغرض خدمة توجهات الحكومة السياسية، حيث ان نسبة حجم الودائع الادخارية بالنسبة للقطاع الخاص قياسا للناتج المحلي بلغت (٣٣%) في عام (١٩٩١) وانخفضت إلى (٥.٣%) في عام (١٩٩٤) ثم انخفضت إلى (١%) في عام (٢٠٠٠) (الركابي، ٢٠١٢، ١٢١) وهذا دليل على ضعف الجهاز المصرفي في تكوين الودائع بما

يتناسب مع حجم الناتج المحلي الإجمالي بمعنى ان الجهاز المصرفي لم يكن موضع ثقة الجمهور العراقي وقد يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال تلك السنوات الأثر الكبير في انخفاض الودائع لدى الجهاز المصرفي وانعدام الحافز على الادخار، ويفضل الأفراد الاستثمار في العقارات أو تحويل الدينار العراقي إلى عملات أجنبية وخصوصاً الدولار. أما السنوات (٢٠٠١) و(٢٠٠٢) فانخفض سعر الفائدة إلى (١٠%) ومع ذلك بقي دور سعر الفائدة شبه معطل ولم يؤثر على الودائع المصرفية وتنامت ظاهرة الدولار بشكل واضح وكبير، أي ان سعر الفائدة لم يؤثر على التكلفة والعائد التي بدورها تؤثر على قرارات المستثمرين.

٣-٤-٣ : البرنامج القطاعي لمعالجة التضخم الركودي في ضوء السياسات الاقتصادية الكلية

تبين أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي الذي يتمثل بالإنتاج في القطاعات السلعية جنباً إلى جنب مع القطاع الاستخراجي، يؤثر في معظم الاحتمالات المكونة لمشكلة التضخم الركودي ويكون علاجها من خلال التنوع في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي، وهذا يتم من خلال معالجة مشكلات القطاعات الاقتصادية التي تتمثل في الآتي :

أولاً : القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي يعد مصدر الغذاء بحيث إن الإنفاق على الغذاء يستحوذ على (٤٥%) من متوسط إنفاق الفرد الشهري، كما بينته وزارة التخطيط عند حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (الأوزان الترجيحية)، هذا يبين الأهمية الكبيرة لزيادة الإنتاج في القطاع الزراعي الذي يعاني من هجرة العاملين فيه، ليست بسبب الاعتماد على التكنولوجيا وإنما بسبب تدني الإنتاج وارتفاع الكلف وتراجع العوائد، وبالاعتماد على أدوات السياسة النقدية والمالية يمكن زيادة الإنتاج الزراعي من خلال استخدام الأدوات النوعية للسياسة النقدية، مثل تخفيض الفوائد على القروض الممنوحة للقطاع الزراعي، وتخفيض مستوى الضمان لهذه القروض بما يتلاءم مع إمكانيات المزارعين، وهذا يتم من خلال تخصيص نسبة أكبر للقطاع الزراعي في الميزانية العامة، والاستعانة بالسياسة المالية لوضع القيود على السلع الزراعية المستوردة من الخارج والتي يمكن إنتاجها أو إنتاج بدائل لها في الاقتصاد المحلي سواء كانت نباتية أم حيوانية .

إعادة النظر في هيكل الإنفاق الحكومي العام وخصوصاً السلع المدعومة، وذلك من خلال إعادة توزيعه لصالح القطاعات الإنتاجية وليست لأغراض الاستهلاك، كما هو الحال في دعم البطاقة التموينية وزيادة مرتبات الشركات العامة المتوقفة عن الإنتاج، وضرورة وضع خطط تنسيقية بين مديريات الزراعة والشعب الزراعية مع المزارعين، وإيجاد الشراكة لاستيراد المستلزمات والمعدات بما يضمن إدخال التغيرات التكنولوجية، لزيادة الإنتاجية والتحول من دعم المدخلات إلى دعم المخرجات، والتخلي عن السياسة النقدية المتشددة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للإنتاج المحلي، بالإضافة إلى التنسيق مع دول الجوار على الموارد المائية، ووضع خطة محلية لإدارة الخزين منها ومواجهة شحة المياه، أن هذه المعالجات تستوجب برنامجاً متكاملًا لإصلاح القطاع الزراعي والتخلص من الاختلال الذي يعانيه هذا القطاع .

#### ثانياً: القطاع الصناعي

يعاني القطاع الصناعي من اختلال كبير وتشوه في بنيانه الاقتصادي منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، فضلاً عن فرض الحصار الاقتصادي وعسكرة القطاع الصناعي وخسائره المتتالية نتيجة السلب والنهب والتدمير، كانت سبباً في حصول الاختلال الهيكلي في هذا القطاع، ولابد من التنسيق بين السياستين لوضع استراتيجية النهوض بالقطاع الصناعي من خلال التركيز على الصناعات الصغيرة في الأمد القصير، المرتبطة بمخرجات القطاع الزراعي كثيفة العمل لغرض مواجهة البطالة، إذ تتولى السياسة النقدية من خلال التأثير المباشر وتوجيه الائتمان لأهداف التنمية، ومنح القروض الميسرة للصناعيين لزيادة الإنتاج وإصلاح أداء التسويق وتعزيز القدرة التنافسية، واتباع سياسة الحماية من خلال القيود والضرائب التي تفرض على السلع المستوردة، والتي يمكن إنتاجها أو إنتاج بديلاتها في الداخل .

يمكن النهوض بالقطاع الصناعي بتشجيع الاندماج بين القطاع الصناعي الخاص مع المستثمرين الأجانب، وتقديم الامتيازات التي يحتاجها المستثمر الأجنبي والتي يجدها في الشراكة مع المستثمر المحلي، تفعيل دور السياسة المالية لتأهيل المؤسسات والبنى التحتية الخاصة بالقطاع الصناعي وجعل مخرجاتها تسهم في النهوض بالصناعة، وإدخال المعرفة العلمية التي تحسن نوعية الإنتاج وتخفف كلفته، وذلك باتباع قوانين تلزم التعاون بين المؤسسات التعليمية

والقطاع الصناعي، بان تكون مخرجات النظام التعليمي تتناسب مع سوق العمل في القطاعات الإنتاجية والخدمية .

ثالثاً : القطاعات الخدمية

بعد عام(١٩٩٠) تراجع دور القطاعات الخدمية بشكل واضح وكبير بسبب تدمير البنى التحتية لهذا القطاع الذي يتكون من(الصحة ،التعليم ،والنقل ، والاتصالات، والثقافة والخدمات البلدية ،والإسكان ،والتخزين ،والتجارة الداخلية ،والحدائق والمتنزهات العامة)، فكان مصدراً للاختلال الكبير ،وحتى العمل فيه يمثل المصدر الرئيس للبطالة المقنعة، ويعتمد هذا القطاع بشكل كبير على الإنفاق الحكومي دون ان تكون له إنتاجية تذكر، بالاعتماد على التمويل من العوائد الريعية المتأتية من تصدير النفط الخام، فالمعروف عن هذا القطاع بانه قطاع طفيلي يعتمد على غيره من القطاعات الاقتصادية ،وهو قطاع متخلف ويتضخم بشكل مستمر على حساب القطاعات الأخرى وهو بخلاف القطاع الخدمي في الدول المتقدمة، الذي يمثل حلقة الوصل وأداة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية .

لغرض معالجة الاختلال ينبغي تحسين نظام التعليم لغرض المواءمة مع سوق العمل ،جعل القطاع الخدمي مسانداً للقطاعات الأخرى بتطوير فروعها بما ينسجم والتطورات الدولية ،مثل تقنية المعلومات والمعدات المتطورة بالشحن والتخزين ،إيجاد المشاريع المهمة في قطاع النقل البحري والبري وتطوير مهارات العاملين فيها، وغيرها من المشاريع المهمة والتي يمكن ان تدر عائداً على الاقتصاد بدلاً من تكاليفها المرتفعة وغير المنتجة ،ذلك بالاعتماد على السياستين النقدية والمالية من خلال أدواتهما، التي من الممكن استعمالها بما يتوافق مع الأهداف المرسومة ،مثل تنويع مصادر الضرائب على الخدمات المقدمة من قبل الدولة في قطاع الخدمات ،لغرض تقليل الاعتماد على العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل ،خصخصة بعض المؤسسات التي أصبحت تثقل كاهل الحكومة المركزية ،لكون القطاع العام يقتل السياسات الاقتصادية الكلية من خلال التكاليف الاجتماعية والمصالح العامة التي تمثل باب للفساد وضياع المال العام، بالإضافة إلى ان القطاع الخاص يوزع ثمار نشاطه على العاملين بصورة منصفة بحيث يحفز لديهم روح الأبداع .

## رابعاً : القطاع النفطي

يسهم القطاع النفطي في أعلى نسبة في الناتج وفي الإيرادات العامة والنقد الأجنبي لذلك يمثل هذا القطاع مصدر النمو في الاقتصاد العراقي، بالوقت نفسه يمثل هذا القطاع مصدر الاختلال في الاقتصاد العراقي، لذلك ينبغي الإصلاح لتحقيق التوازن في الاقتصاد بما يتلاءم مع الاهداف وخصوصاً القضاء على التضخم الركودي، فتكون الإصلاحات والاستثمارات تتمثل في اكتشاف احتياطات نفطية وغازية جديدة، استهداف زيادة الإنتاج للنفط والغاز، انشاء مصافٍ تغطي الحاجة المحلية وتصدير الفائض للخارج، زيادة تصنيع الغاز المصاحب لتغطية الحاجة المحلية في المحطات الكهربائية ولغرض التصدير، ايجاد منافذ جديدة للتصدير احتساباً لمتغيرات على الساحة الدولية وزيادة المخزون الاحتياطي، انشاء صناعات بتروكيماوية لان ذلك يعظم القيمة المضافة ويزيد فرص العمل للأيدي العاملة، أو خصخصة الصناعات القائمة، استثمار الاحتياطات الهيدروكربونية والصناعات التحويلية .

٣-٤-٤ : البرامج الكلية لمعالجة التضخم الركودي في ضوء السياسات الاقتصادية الكلية

يستهدف البرنامج على المدى الطويل معالجة مشكلة التضخم الركودي في إطار السياسات الاقتصادية الكلية، بما يتفق مع نتائج الدراسة التطبيقية والاحتمالات المذكورة سابقاً المكونة لمشكلة التضخم الركودي، مع افتراض توفر الظروف المناسبة لتطبيق البرنامج حتى يمكن ان يساهم في وضع الحلول لهذه المشكلة وفق البرامج التالية :

البرنامج الأول : يتضمن هذا البرنامج دمج الاحتمالات (١، ٢، ٣) المذكورة سابقاً -كما في المبحث الثالث- التي تعنى بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير مؤثر على التضخم من جانب، والاختلالات الهيكلية الثلاثة كمتغيرات معنوية مؤثرة على البطالة من جانب آخر .

حيث ان تأثير الناتج المحلي الإجمالي بشكل عكسي على التضخم، أي كلما زاد الناتج المحلي انخفض التضخم، بمعنى آخر ان التضخم هو ناتج من قلة المعروض السلعي، فيكون البرنامج المقترح هو تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال التأثير في القطاعات الاقتصادية -كما سبق بيانه- بحيث تؤدي إلى انخفاض التضخم، باتباع سياسة نقدية توسعية في بعض الجوانب من خلال الادوات النوعية، وتوجيه الائتمان المصرفي لقطاعات إنتاجية معينة تسهم في زيادة

العرض من السلع والخدمات، وليست التأثير في عرض النقد من خلال الأدوات الكمية، أما ما يتعلق بالاختلالات الهيكلية فيمكن توضيحه بالشكل الآتي :

أ- سياسة مالية توسعية في جوانب معينة ومحدودة، بتوجيه الإنفاق الحكومي لدعم الإنتاج وليست الاستهلاك، فهذا يؤثر بتخفيض درجة الاختلال في الهيكل الإنتاجي أو زوالها نهائياً، وهذا ينسجم مع تنوع القاعدة الإنتاجية التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، وتتنخفض درجات الاختلال في القطاعات السلعية بعد ان يرتفع مستوى مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .

ب- أتباع سياسة الحماية الزراعية والصناعية للسلع المنتجة في الداخل كمرحلة ثانية بعد تنوع القاعدة الإنتاجية، ورفع قدرتها التنافسية من خلال فرض الضرائب على السلع المستوردة بذلك تتم معالجة الاختلال في الهيكل التجاري وتقل درجة الانكشاف أمام العالم الخارجي .

ت- بعد تنوع القاعدة الإنتاجية واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية يزداد الطلب على عوامل الإنتاج، ويزداد التشغيل باعتماد سياسة استثمارية مشجعة ويزداد الطلب على الأيدي العاملة وتتنخفض درجة اختلال سوق العمل إلى المستوى الطبيعي.

ث- إن تنوع القاعدة الإنتاجية واعتماد الآلات والمعدات الحديثة، ينبغي ان يقابله تطوير النظام التعليمي بما يتلاءم مع سوق العمل على وفق النتائج التي توصل إليها الباحث في الفصل الثاني.

إن البرنامج الأول يتضمن سياسة نقدية توسعية في جوانب محددة ومن خلال الأدوات النوعية فقط، وسياسة مالية توسعية موجهة للقطاعات الإنتاجية فقط، وسياسة حماية للمنتج المحلي الزراعي والصناعي من خلال فرض الضرائب الجمركية والرسوم على استيرادات محددة أيضاً.

البرنامج الثاني : يعتمد هذا البرنامج على دمج الاحتمالات (٤، ٥، ٦) التي تتكون من جانبين، الأول قيمة الاستيرادات التي تؤثر سلباً على التضخم، والاختلالات الهيكلية الثلاثة التي تؤثر على البطالة، حيث ثبت قياسياً ان أتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع سعر صرف الدينار العراقي، تؤدي إلى خفض قيمة السلع المستوردة وبالتالي تسهم في خفض المستوى العام

للأسعار كما في المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، والحالة المعاكسة في المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) ، إلا أن ذلك أثر سلباً على القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث أسهم في إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة ، فيكون العلاج بتنويع القاعدة الإنتاجية وأتباع سياسة تخفيض سعر الصرف بالحدود التي تجعل المنتج المحلي قادر على المنافسة في السوق المحلية ، مضافاً إليها الإجراءات التي تعالج الاختلالات الهيكلية من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية كما في البرنامج الأول .

البرنامج الثالث : يتمثل هذا البرنامج في دمج الاحتمالات (٧، ٨، ٩) إذ يتكون من شقين الأول ممثل في عرض النقد- كما ثبت قياسياً- وعلاقته الطردية مع التضخم ، أي كل زيادة في عرض النقد من خلال السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ، وكل انخفاض في كمية النقد تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار ، بمعنى أن كل زيادة في عرض النقد تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ولم تقابله زيادة في العرض فتكون المحصلة الاختلال بين العرض والطلب ويحصل التضخم ، بذلك يمكن اتباع سياسة نقدية انكماشية في الأدوات الكمية لتخفيض كمية النقود المتداولة في الأسواق لغرض تخفيض معدلات التضخم ، في الوقت الذي يتم مراقبة الاختلالات الهيكلية واتباع سياسات كلية مناسبة لخفض الانكشاف الاقتصادي واختلال سوق العمل والاختلالات الأخرى لمعالجة البطالة والوصول بها إلى مستوى معقول ينسجم مع إمكانات الاقتصاد العراقي بحيث يستطيع استيعابها .

البرنامج الرابع : ينطلق البرنامج الرابع الذي يتكون من الاحتمالات (١٠، ١١، ١٢) من حقيقة ان سعر الصرف للدينار العراقي يؤثر في كل الاحتمالات بصورة غير مباشرة ، ويؤثر في الاحتمالات الثلاثة المذكورة آنفاً بشكل مباشر ، من خلال علاقة سلبية مع التضخم على وفق النتائج العملية للدراسة في الأجل الطويل ، أي كلما ارتفع سعر صرف الدينار العراقي أتجاه العملات الأخرى والدولار خصوصاً انخفض التضخم ، ولكن تأثير سعر الصرف على تخفيض التضخم بشكل مباشر يكون قليل المنفعة مقارنة في تأثيره غير المباشر بالقطاعات الإنتاجية ، بل يشكل ضرراً بالغ الخطورة على الاقتصاد العراقي ، بحيث ان رفع سعر الصرف جعل القطاعات الإنتاجية غير قادرة على المنافسة في السوق المحلية ، وبالتالي خسارتها وانسحابها من العملية الإنتاجية ، وهذا يفرض على السياسة النقدية أما ان تخفض سعر الصرف للعملة العراقية باتباع

سياسة نقدية توسعية بالأدوات الكمية ،أو أنها تتبع سياسة الحماية للمنتج الوطني بفرض الضرائب والرسوم الجمركية على استيرادات محددة ومعينة لغرض تلافي آثار رفع سعر الصرف ،أما بالنسبة إلى المتغيرات المؤثرة في البطالة والمتمثلة بالاختلالات الهيكلية فيمكن معالجتها بإجراءات تم أتباعها في البرنامج الأول .

#### المصادر :

- ١- Campbell R .McConnell and Stanley L. Byre ,Economics . Principles and Problems and Policies ,McGraw – Hill , Irwin, New York ,15 ed , 2002 , P . P 245 – 246
- ٢- سامي عطو ،تطور هيكل القطاع المالي وادوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي ،المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية بيت الحكمة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٧ .